



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

جامعة الجميع الذكية
تخصص الإدارة

كفاءة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي

بالمملكة العربية السعودية

The efficiency of public spending in achieving economic growth

in the Kingdom of Saudi Arabia

اسم الدكتور: د. وليد سليمان

الاسماء	الرقم الجامعي
حسان ناصر معافا	20222006117
منيره محمد بن مغيصيب	20212005283
عمر محسن عريبي	20212005286
اثير محمد الغامدي	20222006111
ساره محمد السليماني	20222006207
يحي محمد دغريري	20222005490
وعود محمد باجبير	20222005639
ماجد احمد محمد سهلي	20222006242
احمد بشير معافا	20222005977
علي طليع الشهراني	20222005678

الملخص

نظراً لتطور الاحتياجات العامة للدولة ، أصبحت تلبية هذه الاحتياجات مهمة ملحة لمواكبة التطور والتنمية الاجتماعية وزيادة الطلب الاقتصادي الإجمالي. لم يكن الإنفاق العام متغيراً مهماً في الاقتصاد العالمي قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، ازداد دور الدولة في الاقتصاد ، بالإضافة إلى الوظائف الأساسية ، كما تولت تمويل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وعلى هذا الأساس ، بدأ الإنفاق الحكومي في النمو والتطور ، وأصبح مكوناً مهماً من إجمالي الطلب.

Summary

Due to the development of the general needs of the country, meeting these needs has become an urgent task to keep up with and develop social development and increase the overall economic demand. Public spending was not an important variable in the global economy before World War II, but after World War II, the role of the state in the economy increased, in addition to basic functions, and it also assumed the financing of social and economic needs, and on this basis, government spending began to grow and develop, And it has become an important component of total demand.

الشكر والتقدير

ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت علي من توفيق وسداد، على ما

منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

أتقدم بالشكر الجزيل من أساتذتي الأفاضل، الذين منحوني من وقتهم وجهدهم، فكانوا خير عون لي فأناروا

الطريق أمامي، وأرشدوني إلى العمل الصائب والنهج السليم لإكمال هذا العمل.

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا المشروع.

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
1	المقدمة
الفصل الاول	
2	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	أسئلة الدراسة
5	فرضية البحث
6	الدراسات السابقة
الفصل الثاني	
المبحث الأول	
10	المطلب الأول: تعريف كفاءة الانفاق لغة
12	المطلب الثاني: تعريف الانفاق لغة واصطلاحا
16	المطلب الثالث: خصائص الكفاءة وأنواعها
الفصل الثالث	

20	المبحث الثاني
	المطلب الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية
21	المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية
22	المطلب الثالث: أهمية القطاع العام في الاقتصاد
	الفصل الرابع
25	تحليل الاستبيان
27	المنهجية وطرق البحث
27	أدوات الدراسة
28	مجالات الدراسة
29	التبويب المقترح وفق الخطة الزمنية
30	النتائج
31	التوصيات
32	الخاتمة
33	المراجع

المقدمة

يمتاز اقتصاد المملكة العربية السعودية بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية ويأتي في مقدمة هذه الخصائص:

اتباع الاقتصاد الحر، والاعتماد على النفط، والاعتماد على القوى العاملة الوافدة، وضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي. واختلافاً مع معظم الاقتصاديات النامية، نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية التي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية دون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة.

وبعبارة أخرى، سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في المجالات جميعها، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني حيث اقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للاقتصاد الحر.

مشكلة الدراسة:

جميعنا يواجه خيارات كثيرة في حياته والكثير منها تستوجب علينا اتخاذ قرار حيالها ولكي نحقق قرارات متوازنة في الأمور المالية، الشخصية، المهنية، الصحية، وغيرها الكثير. فوضوح هذه المفاهيم تساعد على التوازن في شتى الأمور لتصبح القرارات المتخذة أكثر فاعلية وتحقق رفع كفاءة الإنفاق في جميع المجالات. والجدير بالذكر أن مبدأ رفع كفاءة الإنفاق هو أحد الأهداف وأهم ركائز رؤية 2030. فالبعض يعتقد أن رفع كفاءة الإنفاق هو التقليل أو التقشف في الإنفاق وهذا غير صحيح ، فولاة الأمر – حفظهم الله – حريصون كل الحرص على توفير أفضل الخدمات للمجتمع والارتقاء بها ، لذلك فالمقصود هو تعزيز الإنفاق في شتى المجالات تحت ضوابط وآليات حسب الاحتياجات والأهداف والأثر الإيجابي للمصلحة العامة وعليه ، فإن مفهوم رفع كفاءة الإنفاق ليس محصور على المستوى المؤسسي أو المشاريع أو المبادرات وغيرها ، بل يشمل المستوى الشخصي والمهني كذلك . فالمبدأ هو التمييز ما بين الاحتياج والرغبة . وكما نرى ان العالم يشهد تقلبات في الاقتصاد والأسواق، ومن الصعب معرفة الأوضاع والتطورات الممكن حدوثها، إلا أنها دون شك ستكون صعبة للغاية، وخلاصة آراء عدد من الاقتصاديين المرموقين في العالم أن أساسيات الاقتصاد العالمي في حالة انخفاض مستمر منذ الأزمة المالية السابقة ويوافق الكثير من خبراء الاقتصاد على أن الاقتصادات الصاعدة أصلحت سياستها الاقتصادية بشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت في وضع أفضل يجعلها قادرة على الصمود أمام العواصف المالية العالمية. نحن جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد العالمي نؤثر ونتأثر به خاصة أن المورد الاقتصادي الأول لنا النفط في حالة من تذبذب الأسعار بين ارتفاع وانخفاض يوجب معه اتخاذ إجراءات قد تبدو في البدء أنها تمس حياة المواطن على الرغم أن القرارات جاءت تنظيمية في مرحلة تتطلب ترشيد الإنفاق في بعض البنود التي لا تؤدي إلى الإضرار بالدخول الرئيسية ، بل هي جاءت لتقنن من مصروفات كانت موجودة عندما كانت الموارد تسمح الكثير من اجتماعات العصف الذهني لنقاش أفكار جديدة أو خطط استراتيجية أو حل مشاكل معينة تكون فعاله ولكن تقل فعاليتها بغياب مفهوم تحديد الاحتياجات لتحقيق الأهداف.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

1. تنبثق أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات القليلة، والنادرة في البيئة السعودية بحسب علم الباحث التي تناولت: كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.
2. تحديد متطلبات كفاءة الإنفاق لتحقيق النمو الاقتصادي السعودي، ومعرفة مؤشرات القياس واعتماد أساليب التحليل الذي يمكن الرجوع إليه وضع قواعد أساسية للإنفاق من أجل تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية للدولة والمجتمع.
3. من المحتمل ان تسهم الدراسة في توضيح أهمية كفاءة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ضمن التوجه الاقتصادي لرؤية 2030.

الأهمية العملية:

1. تحليل واقع الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي.
2. الوصول إلى دليل مقترح وواضح لتعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق النمو الاقتصادي السعودي بحسب الرأي أن الإنفاق العام لم يصل إلى المستوى الكافي لإشباع احتياجات المواطنين.
3. تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بكفاءة الإنفاق على النمو الاقتصادي السعودي.

أهداف الدراسة

1. معرفة أهمية الإنفاق الحكومي في تحفيز الابتكار والإنتاجية في الأسواق المحلية.
2. التأكد من ان كفاءة الإنفاق ربما تعد هي السبيل الوحيد المتبقي للاستدامة المالية والتي قد تحقق نتائج ملموسة.
3. معرفة مدى كفاءة الإجراءات المتبعة في توسيع الاستثمار وتسهيل ممارسة الأعمال في الدولة.
4. التأكد من الإنفاق في المجالات ذات الأولوية خصوصاً الصحة والتعليم ، التي تفيد الاقتصاد الوطني وتقلص الإنفاق على المجالات الأخرى غير ذات الأولوية.
5. معرفة مدى كفاءة الانفاق في تحقيق أكبر قدر من المنافع .
6. معرفة إذا كان الإنفاق بشكل يراعي حاجات الطبقات الاجتماعية المختلفة في كافة المناطق.
7. معرفة مدى مراعاة قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام والترخيص والرقابة على الإنفاق.

أسئلة الدراسة

1. ماهي سياسة الضبط المالي وإدارة المالية ؟ و أثرها في خفض عجز الميزانية ؟
2. هل الالتزام بحجم الانفاق المخطط له يعزز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية ؟
3. أهمية برنامج التوازن المالي ؟
4. الأليات و المستهدفات التي تقضي إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة ؟
5. ماهي أهمية الأنشطة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ؟
6. هل أدى التخطيط المالي وإعداد الميزانية في رفع كفاءة الانفاق و النمو الاقتصادي ؟
7. أثار الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية؟

فرضية الدراسة:

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي للمملكة من خلال إسهاماته الكبيرة وتأثيره القوي والمعنوي في الناتج المحلي الإجمالي وفي كلّ مكون من مكوناته.

الدراسات السابقة

1. الدراسة (دلال العريفي، 2022) بعنوان دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأطر المفاهيمية للحوكمة في الجامعات الحكومية السعودية ، ومناقشة المفاهيم الرئيسية لكفاءة الإنفاق ، والكشف عن دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق في الجامعات الحكومية السعودية. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي للأدبيات ، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ، من أبرزها :

- أن للحوكمة دوراً فاعلاً في تحسين كفاءة الأداء بشكل عام ، ولها تأثيرٌ كبير في تحقيق كفاءة الإنفاق بالجامعات السعودية.
- أن تطبيق الحوكمة بالجامعات يسهم إيجاباً في تحديد السلطات ، والمسؤوليات بوضوح وشفافية ، ويعمل على تحقيق العدالة بين جميع منسوبيها ، من خلال ما تقدمه مبادئ الحوكمة من فرصٍ للتواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات.
- أظهرت النتائج أن للحوكمة دوراً مهماً في المراجعة الشاملة والدقيقة للأنظمة؛ والتركيز على ضمان كفاءة الإنفاق ، وتعظيم أثره بما يضمن استدامة الموارد ، وتحسين الأداء .

2. الدراسة (نورة الكثيري، 2012) بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي على الجامعات وكفاءة مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية ، والى تقييم أثر الانفاق الحكومي على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية من خلال الكفاءة.

ولتحقيق اهداف الدراسة ، فقد تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي ، و نموذج الانحدار الخطي المتعدد واختبار السببية لجرانجر كأحد تطبيقات بحوث العمليات ، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع مؤسسات التعليم الجامعي

الحكومية في المملكة العربية السعودية ، وقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة سببية تبادلية بين جودة التعليم وحجم الإنفاق على التعليم الجامعي عند مستوى معنوية أقل من 5% كذلك توجد علاقة في اتجاه واحد بين جودة التعليم من جهة ، وبين كل من عدد أعضاء هيئة التدريس ، وعدد الطلاب المقيدين ، عدد الطلاب الخريجين ، ونسبة الخريجين من إجمالي البطالة.

3. الدراسة (علي العنزي، 2022) بعنوان حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية

هدفت إلى إن الميزانية العامة لدولة هي الأداة المهمة في رسم سياستها المالية والتي تنعكس على التنمية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية لدولة وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية في الحد من العجز ودعم الاستدامة والكفاءة والفعالية في الإنفاق والاستفادة من الفوائض والتخطيط بعيد المدى ، وذلك بعد استعراض عناصر الحوكمة ومآلها من تأثير على الميزانية العامة والاستفادة من الدراسات السابقة والتجارب الدولية في تحقيق كفاءة الميزانية العامة وفعاليتها.

وكما هو معروف أن المملكة العربية السعودية تمر في مرحلة تغير جذري وتحول كبير في الجوانب الاقتصادية والإدارية والحرب على الفساد ، فيها يتم تعزيز الشفافية والرقابة والحد من الفساد المالي والإداري ورفع كفاءة الإنفاق والمشاركة المجتمعية.

وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات وأن الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية لازالت بحاجة إلى مشروع إصلاح كبير في مراحل الميزانية والتخصيص المالي والشفافية والكفاءة في الإنفاق ، حيث يكمن سر هذا الإصلاح في تطبيق مفهوم الحوكمة على الميزانية العامة في المملكة

4. الدراسة (رحاب دسوقي، 2020) بعنوان دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر.

هدفت الدراسة إلى ظل أنصار فلسفة الحرية الاقتصادية يصرون على مدى حقبة طويلة من الزمن ، على أن قوى السوق لو تركت تعمل بحرية دون تدخل الدولة فلا بد وأن تحقق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، بالرغم من تعدد الأزمات التي كانت تصيب الدول الرأسمالية ، إلى أن جاء كينز ليقدم المبررات

العلمية لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لإيمانه القوي بأن آلية السوق لا يمكنها أن تحقق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية بصورة تلقائية على الرغم من إيمانه بمبادئ السوق والمنافسة .

5. الدراسة (طارق قدوري، 2014) بعنوان مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في

الجزائر دراسة تطبيقية للفترة

أشارت الى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت معها كافة أدوات السياسة المالية، وانعكس هذا التطور على مفهوم الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية ، ولتوضيح تطور حجم وهيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر استخدمت المنهج الوصفي و الأساليب القياسية الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أخذ الإنفاق الحكومي في الجزائر الدور الكبير في النشاط الاقتصادي، واستمر ارتزايده مرافقا لتوجه الدولة الاجتماعي. مع أهمية الإنفاق الحكومي في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة ، والتأكيد على ضرورة التوجه نحو المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لما لهم من قوة دافعة للتنمية، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية حقيقية عادلة .

الفصل الثاني

المبحث الأول

المطلب الأول: تعريف كفاءة الانفاق لغة

الكفاءة : لغة :

"الكفاء : كافأه على الشيء مكافأة و كفاء : جازاه ، الكفاء : النظير ، و كذلك الكفاء و المصدر الكفاءة ، الكفاءة : النظير و المساوي " و الكفاءة النظير و المساوي " بقول الله تعالى " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۚ اللَّهُ الصَّمَدُ ۚ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ "

الكفاءة : الخدم الذين يقومون بالخدمة ، جمع كاف ، وكفى الرجل كفاية ، فهو كاف إذا قام بالأمر وورد كذلك في لسان العرب ، كفه على الشيء مكافأة و كفاء أي جازاه و الكفاء هو النظير . و أصل الكلمة مشتق من الاكتفاء و الكفاءة و الكفاية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث العقيدة " شاتان متكافئتان " أي متساويتان و في القاموس المنهل :

نجد أن الكفاءة تعني : " الجدارة و الأهلية "

و لفظ كفاءة أي Compétence ذو أصل لاشيء يعني الجدارة و القدرة كما جاء في مناهج مع بعض نظم التعليم العربية استعمال كلمة الكفاية عوضا عن لفظ كفاءة و هم يريدون المعنى ذاته أو ما يقاربه ، لأن المراد من الكلمتين متضمن في معناهما القدرة على العمل و حسن تصريفه أو ما يكفي و يغني عن غير .

و الكفاءة في اللغة تعني النظير و المساوي و القدرة و المهارة .

الكفاءة اصطلاحاً :

"التعريف المتداول في المجال التربوي: هي عبارة عن قدرة الفرد على توظيف جملة من المعارف المنظمة ، والقدرة على حسن الفعل، إلى جانب ذلك الموافق التي تسمح له بإتمام بعض الأعمال الأخرى "

ولما عرفها بيار جيلي Pierre,Gillet بأنها : نظام من المعارف التصورية و الإجرائية منظمة على شكل تصاميم و عمليات تسمح داخل مجموعة وضعيات متجانسة لتحديد المهمة و حلها بفضل نشاط ناجح .

و أيضا عرفها لوي دينو Luis D'hainaut بأنها مجموعة من التصرفات الاجتماعية الوجدانية و من المهارات المعرفية ، و النفسية و الحسية الحركية التي تمكن من ممارسة دور وظيفة ، نشاط ، مهمة ، عمل معقد على أكمل وجه.

وهي مجموعة سلوكات اجتماعية وجدانية و كذا مهارات نفسية حسية حركية تسمح بممارسة دور ما أو نشاط بشكل فعال.

و الكفاءة هي هدف مرمى متمركزة حول البلورة الذاتية لقدرة التلميذ على الحل الجيد للمشاكل المرتبطة بمجموعة من الوضعيات باعتماد معارف مفاهيمية منهجية أو هي مجموعة من القدرات و المهارات و المعارف يتسلح بها التلميذ لمواجهة مجموعة من الوضعيات و العوائق و المشاكل التي تستوجب إيجاد الحلول الناجعة لها بشكل ملائم و فعال "

المطلب الثاني: تعريف الإنفاق لغة واصطلاحاً:

أولاً: الإنفاق في اللغة :

جاء الإنفاق في كتب اللغة في إطار الجذر "نفق" ، وقد أورد أهل اللغة معاني لغوية عدة له ، فذكر ابن فارس في معجمه أن "النون والفاء والقاف أصلان صحيحان يدل أحدهما على انقطاع شيء وذهابه ، والآخر على إخفاء شيء ، وأضاف الفيروز آبادي معنى مقارباً فقال: "وعلى مضي شيء ونفاده" ، وإلى هذين الأصلين أو الثلاثة - باعتبار إضافة الفيروز آبادي - تعود معاني الجذر "نفق" ، وهذا ببيانها: الأصل الأول: "نفق" بمعنى الانقطاع والذهاب ، ويقاربه المضي والنفاذ ، ومنه قوله تعالى: [وإذا لأمسكتكم خشية الإنفاق] (الإسراء: ١٠٠) أي: خشية الفناء والنفاذ ، وهذا الانقطاع والذهاب؛ أو المضي والنفاذ يكون بعدة أمور : النقصان الطبيعي للأشياء مثل: نقصان الأموال والطعام وسائر الأشياء؛ بسبب استهلاكها ، نحو " نفق ماله ودرهمه وطعامه نقص وقل ، وقيل فني وذهب " .

الموت : وهو على وجه المجاز ، ومنه موت المخلوقات ، نحو " نفق الرجل وكذا الدابة كالفرس والبغل وسائر الهائمات ، ينفق نفوقاً بالضم : ماتاً ، ونفقت الدابة قوقاً : ماتت .

الرواج : أي رواج السلع بشكل خاص ، ورواج السوق بشكل عام: "نفق البيع نفاقاً: أرح ، وتنفقت السلعة: تنفق نفاقاً بالفتح غلت ورغب فيها ، وأنفقها هو ونفقها ، وفي حديث الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ، قال رسول الله : (المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب) ، المنفق - بالتشديد من النفاق ، وهو ضد الكساد ، ولعل رواج السلع؛ لأنها قلت في السوق ، فكثر الطلب عليها ف ارجت ، وهذا ما يجعل الرواج يلتقي بالأصل الأول ، أي المضي والنفاذ ، " وكذلك السلعة تنفق إذا غلت ورغب فيها ، ونفق الدرهم نفاقاً كذلك ... كأنه قل فرغب فيه .رواج السوق: والمقصود قيامها وانعقادها ، نحو " أنفق القوم ، ونفقت سوقهم .

أي: ارجت ، ونفقت السوق قامت . رواج النساء: أي كثرة الخطاب لهن نحو: نفقت الأم تنفق نفاقاً إذا كثر خطاها ، والأفق من النساء التي تنفق عند الرجال فتحظى عندهم .

ثانيا : الإنفاق في الاصطلاح :

أورد العلماء تعريفات عدة متقاربة للإنفاق والنفقة، بينها بعض التفاوت :

الأول : ذكر المناوي في التوقيف : النفقة "شرعا ما يلزم المرء صرفه لمن عليه مؤنته من زوجته أو قته أو دابته، وعرف الإنفاق بأنه :

صرف المال في الحاجة". الثاني : جاء في معجم لغة الفقهاء

الإنفاق: صرف المال في الحاجات الضرورية وغيرها، ومنه: إنفاق الزوج على زوجته. أما النفقة فهي : "ما ينفق من الدارهم وغيرها، وما يجب من المال لتأمين الضرورات للبقاء.

الثالث : وذكر الفيروز آبادي : "النفقة: ما تنفقه من المال ، وإلى هذا الفهم مال الأصفهاني، فذكر " أن الإنفاق قد يكون في المال وفي غيره، وقد يكون واجبا وتطوعا.

الرابع : وفي تهذيب اللغة للأزهري قال : "النفقة: ما أنفقت واستنفقت على العيال وعلى نفسك ."

وفصل سعدي أبو جيب القول في النفقة والإنفاق في القاموس الفقهي فقال: "الإنفاق: بذل المال ونحوه، والإنفاق: الفقر والإملاق، وقال : الإنفاق : "عبارة عن صرف المال وخرجه. أما عن النفقة فأورد عدة تعريفات لها، فالنفقة: "ما ينفق من المال، والازد، وما ينفقه الإنسان على عياله، وما يفرض للزوجة على زوجها من مال للطعام والكساء والسكنى والحضانة ونحوها، وهي في الشرع: الإدارة على شيء بما فيه بقاءه.

الخامس: وفي المعجم الوسيط : الإنفاق: بذل المال ونحوه؛ في وجه من وجوه الخير.

السادس: وذكر الدكتور وهبة الزحيلي أن النفقة شرعا : "هي كفاية من يمونه من الطعام والكسوة والسكنى. وعرفا: هي الطعام، والطعام يشمل: الخبز، والأدم، والشرب ، والكسوة السترة والغطاء ."

والسكنى: تشمل: البيت ومتاعه؛ من ثمن الماء، ودهن المصباح، وآلة التنظيف والخدمة ونحوها، بحسب العرف، وعرفها الجزييري على أنها "إخراج الشخص مؤنة من تجب عليه نفقته من خبز وكسوة ومسكن وما يتبع ذلك من ثمن، وقريبا من تعريفهما ذكر الصنعاني في كتابه "سبل السلام" أن الم ارد بالنفقة: "الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو غيره من الطعام والشراب وغيرهما وبالتأمل

في هذه التعريفات السابقة يتبين لنا عدة أمور: بعضها خص الإنفاق في المال فقط كالتعريف الأول والثاني، وبعضها جعله في المال ونحوه كالتعريف الخامس والسادس، وبعضها جعله في المال وغيره؛ مصرحا بذلك، كالتعريف الثالث، أو تاركا الأمر على إطلاقه كالتعريف الرابع. وبعضها خص الإنفاق في الحاجة كالتعريف الأول، وبعضها جعله على الحاجات الضرورية وغيرها كالتعريف الثاني، وبعضها قصره على وجوه الخير كالتعريف السادس بعض التعريفات أشارت في ثناياها إلى معاني أخرى للإنفاق كالفقير والإملاق تعريفات النفقة دارت على أمرين الأول: النفقة على من يعول بشكل عام. والثاني: النفقة التي تفرض للزوجة على زوجها، مع تفصيل ماهية هذه النفقة بلا كثير خلاف.

وحتى يزداد الأمر وضوحا؛ وقبل حسم هذه المسائل والخروج بتعريف جامع، أو وضع تعريف جديد، يرى الباحث أن يستعرض وجوه الإنفاق التي وردت في القرآن الكريم؛ وإليك بيانها:

1- الزكاة: فقد وردت النفقة بمعنى فرض الزكاة في قوله تعالى: [ومما رزقناهم ينفقون] (البقرة: ٣) أي: يزكون ويتصدقون.

٢ - الصدقة: وقد جاءت النفقة بمعنى التطوع في الصدقات في قوله تعالى:

[الذين ينفقون في السراء والضراء] (آل عمران: ١٣٩)، وقوله تعالى: [وأنفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية] (الرعد: ٢٢)

٣ - البذل في نصرة الدين: وقد جاءت النفقة بمعنى الإنفاق في الجهاد في قوله تعالى: [وأنفقوا في سبيل الله] (البقرة: ١٩٥)، يعني في طاعة الله، وكذلك قوله تعالى: [لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل] (الحديد: ١٠)،

٤ - النفقة على الزوجات: وقد جاءت النفقة بمعنى الإنفاق على العيال والأهل فقال سبحانه: [وإن كن أولات حمل

فأنفقوا عليهم حتى يضعن حملهن] (الطلاق:٦) ، وقال سبحانه : [لينفق ذو سعة من سعته] (الطلاق٥:٧) .-عمارة

الدنيا : وقد وردت النفقة بمعنى الإنفاق في عمارة الدنيا والندم عليها

6- الفقر والإملاق : وقد جاء الإنفاق بمعنى الفقر

٧- الرزق : وقد جاء الإنفاق بمعنى رزق الخالق المخلوقاته في قوله جل وعلا : [لا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء]

(المائدة:٦٤) ، أي: يرزق كيف يشاء .

فالإنفاق على ضوء ذلك هو : بذل المال وغيره في وجه من الوجوه . والملاحظ على هذا التعريف أنه

١ - جمع بين بذل المال وبذل غير المال

2 - لم يقصر الأمر على الحاجة ، أو على وجوه الخير فقط ، بل تركها مطلقة في أي وجه من الوجوه.

٣ - خص المال بالذكر دون غيره مما يبذل ، لكون أكثر البذل منه ، وأكثر الآيات عليه ، وأول ما يتبادر إلى الذهن.

المطلب الثالث: خصائص الكفاءة وأنواعها:

أن الكفاءة يتضاءل شأنها و تختفي إذا توقف الشخص عن ممارستها و عليها ، فكلما مارسنا هذه الكفاءة زاد حجم كفاءتنا ، حيث من صفات الكفاءة الاستمرارية في ممارستها ، وبهدف تعميق الفهم و تفصل القول فيها يأتي في خصائص الكفاءة .

(1) توظيف مجموعة من الموارد :

إن الكفاءة كما سلف الذكر تتطلب تسخير جملة من الموارد ، وهذه الموارد مختلفة مثل :

المعارف ، والمعارف الفعلية المتنوعة و المعارف السلوكية ، والقدرات و في غالب الأحيان ، فان هذه الموارد تكون خاصة الإدماج في الكفاءة .

(2) الكفاءة ذات طابع نهائي :

إن الشخص الذي يحصل على كفاءة ما ، يكون قد حصل على قوة للتحرك بصورة ايجابية في الحياة الاجتماعية و معنى ذلك أن الكفاءة تحمل في طياتها دلالة بالنسبة إلى المتعلم هذه الدلالة التي تدفع المتعلم إلى توظيف جملة من التعلّيمات للإنتاج أو القيام بعمل أو لمعالجة وضعية مطروحة في نشاط المدرسي أو حياته اليومية .

(3) الكفاءة مرتبطة بجملة من الوضعيات ذات مجال واحد :

إن تحقيق الكفاءة لا يحصل إلا ضمن الوضعيات التي تمارس في ظلها هذه الكفاءة لا يحصل ضمن الوضعيات قريبة من بعضها البعض .

4) الكفاءات ذات خاصية مواد في الغالب :

مما لا شك فيه أن هناك كفاءات متقاربة بالرغم من انتمائها إلى مواد مختلفة مثل كفاءة البحث في ميدان العلوم الاجتماعية ، فإنها ليست غريبة عن كفاءة البحث في العلوم الطبيعية غير أن ما يجدر ذكره أن مساعي مع العلم أن بعض الكفاءات تتعلق بعدة مواد ، أي تنميتها لدى المتعلم تقتضي التحكم فيعدة مواد لاكتسابها .

و هناك كفاءات في الحياة العملية مجردة تماما من النسب إلى المواد كان يكون الشخص مثلا كافي في تسيير الاجتماعات و الملتقيات .

5) قابلية الكفاءة للتقييم :

الكفاءة تقيم أساسا بدلالة المنتج ، وفي المجال المدرسي خصوصا يقيم التلميذ بدلالة ما ينتجه ، وذلك باعتماد جملة من المعايير ، في مقدمتها جودة الإنتاج و ملائمة هذا للإنتاج للمطلوب باختصار ، حين تقبل على تقييم كفاءات المتعلمين ، لا ينبغي أن تكتفي بصوغ أسئلة حول المعارف فحسب بل يجب وضع المتعلم في وضعية معقدة يدعو علاجها تجنيده لمعارفه و مهارته و مختلف إمكاناته بما في ذلك معارفه الفعلية و السلوكية علما بان الكفاءة تظهر عند المتعلم بعد التقييم .

أنواع الكفاءات :

تتضمن أنواع الكفاءات فيما يلي :

1. الكفاءات المعرفية و المستوى المعرفي Cognitive Compétencies :

تشير إلى المعلومات و العمليات المعرفية و القدرات العقلية و المهارات الفكرية الضرورية لأداء الفرد في شتى المجالات و الأنشطة المطلوبة ، و يتعلق هذا الجانب بالحقائق و العمليات و النظريات و الفنيات ، و يعتمد مدى كفاءة و المعلومات و في هذا الجانب على إستراتيجية المؤسسة التعليمية في الجانب المعرفي.

2. الكفاءات الوجدانية Affective :

تشير إلى آراء المتعلم واستعداداته وصوله و اتجاهاته وقيمة و معتقداته و سلوكه الوجدانيو هذه تعطي جوانب كثيرة و عوامل متعددة مثل حساسية الفرد بنفسه .

3. الكفاءات الأداء : (Performance Compétences)

تشير إلى كفاءات الأداء التي يظهرها الفرد و تتضمن المهارات النفس حركية في حقول المواد التكنولوجية و المواد المتصلة بالتكوين البدني و الحركي و الأداء هذه المهارات يبني و يعتمد على ما حصله الفرد سابقا من كفاءات معرفية .

4. الكفاءة الإنتاج: Conséquence Compétencies

تشير إلى اثر الأداء الطالب للكفاءات السابقة في الميدان ، و هذه ينبغي أن تلقى الاهتمام في برامج كوادرنية ، وذلك أن هذه البرامج تعد لتخرج مؤهل كفاء.

و نرى أن مفهوم الكفاءة يشوبه الكثير من الغموض و الاختلاف و هذا السياق كل ما يهمنا هو مفهوم الكفاءة في مجال التربوي و كما نرى في منجد التقويم و البحث التربوي أنها القدرة ، لدى الأفراد على إصدار و فهم جمل مفيدة.

و هي القدرة على استخدام الناجح لمجموعة مندمجة من القدرات و المعارف و المهارات و الخبرات و السلوكات

الفصل الثالث

المبحث الثاني :

المطلب الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية:

أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحولها الى الدولة المنتجة، تطورات أهمية وحجم الإنفاق العام، باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي تعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، و مدي تأثيرها في النشاط الاقتصادي، كما أن تزايد حجم الإنفاق العام كما ونوعا وبشكل مستمر في معظم دول العالم، رغم معارضة بعض الاقتصاديين علي زيادة حجم الإنفاق العام. وقد تطور الإنفاق العام بشكل واضح بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية حتى أصبحت زيادة الإنفاق العام ظاهرة عرفت باسم (ظاهرة نمو الإنفاق العام). ففي هذا الجزء من البحث نحاول التعرف علي مفهوم الإنفاق العام والأسباب التي أدت الي تزايد في الاقتصاد الحديث.

ماهية النفقات العامة:

لم يختلف الاقتصاديون في مفهوم النفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيرها علي النشاط الاقتصادي، فقد عرفت النفقة العامة علي أنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة. وعرف الإنفاق العام بأنه المدفوعات التي يقوم بها القطاع العام للحصول علي السلع والخدمات اللازمة لقيام القطاع بدوره في الاقتصاد.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية:

يتبلور الأثر المباشر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال ما يُعرف بالمضاعف في الاقتصاد وتحديدًا مضاعف الإنفاق العام. ونظرية المضاعف قد تمّ طرح هذه النظرية في الثلاثينيات من القرن العشرين الماضي، فقد طور مفهوم المضاعف على يد اللورد ويوضح مفهوم المضاعف العلاقة فيما بين الإنفاق المستقل والدخل، حيث تستمر هذه العلاقة في حلقات متتالية مسببة زيادة في الدخل قد تصل الى أضعاف الزيادة الأولية في الإنفاق وهو عبارة عن التغير في الدخل القومي الناجم عن التغير في الإنفاق المستقل العام والخاص على حد سواء.

ويمكن النظر إلى المضاعف بأنه مقلوب الجزء المسحوب من تيار الدخل الدائر، أي أنه يتحدد بالميل الحدي للتسرب. وتتأثر قيمة المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك أو بنسبة التسرب من تيار الدخل الدائرة. ويتحدد حجم التسرب هذا بمتغيرات الادخار والمستوردات والضرائب، والتحويلات الخارجية، وكذلك بالتحويلات غير المنظورة إلى الخارج والأرباح غير الموزعة للشركات.

المطلب الثالث: أهمية القطاع العام في الاقتصاد:

من المعروف أن الإنفاق العام ي ساهم في تنشيط الطلب الكلي، وبالتالي يُعدّ جزءاً هاماً من تيار الدخل وهذا له دور فاعلٌ في زيادة الدخل المتولد من ذلك الإنفاق بحكم عمل المضاعف.

لقد اهتم الاقتصاديون بالعلاقة فيما بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ زمن بعيد، فأول حقيقة يرتبط جوهر الإنفاق العام بالسياسة المالية لاقتصاد الدولة؛ وهي السياسة التي تعنى بالإنفاق العام، وإدارة الدين العام؛ الاقتراض، وإدارة إيرادات الدولة من سياسة ضرائبية وغير ضرائبية، وسياسات المدفوعات التحويلية كالمساعدات التنموية والاجتماعية، والمنح الوطنية والدولية، والدعم للسلع الاستراتيجية، والدعم المباشر وغير المباشر للإنتاج، وللزراعة، والصناعة، وغيرها. لذلك، يعني الإنفاق العام أساساً بتحليل أركان الموازنة العامة للدولة، ومكوناتها، والسياسات المشتقة منها. لقد اهتم الاقتصاديون بتحليل أبعاد السياسات المالية والنقدية والاستثمارية على حدّ سواء، وقد اختلف البعض على أهمية دور كل منها في التنمية الاقتصادية، وفي سياسات تحدي المشكلات الاقتصادية وتجاوزها، وأحياناً تلافيها. لكن يتفق الجميع على أن خلاصة السياسات المالية الناجحة تؤول إلى فائض الموازنة العامة أو توازنها. وعلى الرغم من أن «آدم سميث A. Smith يرى بأن «الموازنة الجيدة الوحيدة هي الموازنة المتوازنة إلا أن الموازنة الأجود هي التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقق فائضاً مالياً، أو تتوازن. وقد تكون موازنة جيدة كذلك، أن حققت الأهداف التنموية مع عجز يمكن تغطيته بأدوات وسياسات بسيطة التطبيق والأثر في آن معاً، ويأتي الإنفاق العام في محورين هما: الإنفاق الحكومي، والمدفوعات التحويلية. وتصنّف النفقات العامة بمجموعتين، الأولى: النفقات الجارية وتشمل، الإنفاق على السلع والخدمات، ومدفوعات الفوائد، والدعم، والتحويلات. والمجموعة الثانية، النفقات الرأسمالية على مشروعات التنمية، والبنية التحتية، والآلات والمعدات والتجهيزات، لذلك فإن الإنفاق العام هو جزء أساسي في الطلب الكلي، من المعروف أن للإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار سواء كان للقطاع العام أو للخاص آثاراً متتابعة على الحركة الاقتصادية برمتها، وهذا الأثر يتبلور في المضاعف، وفي المعجل. لذلك، فلكل إنفاق أثر مضاعف في

الاقتصاد وهذا الأثر يظهر بصورة علاقة بالميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي. إذا كان للاستهلاك، وبالميل الحدي للاستثمار إذا كان الإنفاق للاستثمار، سواء كان للقطاع العام الحكومي على شكل نفقات رأسمالية، كما تظهر الحسابات الختامية للموازنة العامة، أو لاستثمار القطاع الخاص بقطاعاته وأطره المختلفة. وتؤكد النظرية الاقتصادية، أن المضاعف يتأثر إيجاباً بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري أنى كان، فيما عدا أن يكون ذلك موجه في جزء كبير منه للمستوردات، فأثر المستوردات سلبى على المضاعف في الاقتصاد، وبالتالي الأثر الكلي سلبى على التنمية الاقتصادية. كما أن للاكتناز والادخار غير الفاعل آثار سلبية على المضاعف، هذا إضافة إلى الأثر السلبى للضرائب على المضاعف، كونها تعطل جزء من الدخل القابل للإنفاق، ولكن إن ذهبت هذه الضرائب إلى الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي فيكون أثرها إيجابياً حتماً.

ويرى الاقتصاديون أن الإنفاق العام للدولة يزداد جزاء العوامل السبعة التالية

- العوامل السكانية: التغير بهيكل السكان، وتغير السكان من الاعتماد على الذات في الريف إلى الاعتماد على المدينة، وغيرها.
- تنامي الشؤون العسكرية والأمنية داخل الدولة، وفي المنطقة والأقليم.
- تزايد التضخم بارتفاع تكاليف السلع والخدمات.
- التغيرات التكنولوجية، وزيادة إنتاجية العامل.
- نمو حجم الانتاج، وزيادة ضرائب الدخل.
- زيادة الاستهلاك.
- التأثيرات الاجتماعية والسياسية، وغيرها.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي الوصفي

قام الباحثون بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى للمحاور ، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل كل محور.

تحليل احصائي

	N	Mean	Std. Deviation
الجنس	25	1.2800	.45826
العمر	25	1.8800	.72572
المؤهل العلمي	25	2.0800	.57155
عدد سنوات الخبرة	25	2.2400	1.16476
التخصص	25	2.7600	1.09087
ماهو القطاع الذي تعمل به	25	1.5200	.50990
هل لديك علم بمبادرة كفاءة الانفاق التشغيلي و الرأس مالي التي اطلقتها حكومة المملكة العربية السعودية	25	1.5200	.50990
هل تعتقد بأن هذه المبادرة يمكن تطبيقها على الافراد (الشركات الخاصة)	24	1.1667	.38069
ل قامت جهة عملك بتفعيل ورش عمل او برامج عن كفاءة الانفاق	25	1.7200	.45826
هل توافق على ان المملكة العربية السعودية تسعى في تحقيق كفاءة الانفاق في الجهات الحكومية ينسجم مع رؤية ٢٠٣٠	25	2.4400	.91652
هل ادئ التخطيط المالي وإعداد الميزانية في رفع كفاءة الانفاق و النمو الاقتصادي	25	2.4000	1.00000
هل الالتزام بحجم الانفاق المخطط له يعزز النمو الاقتصادي و الاستدامة المالية	25	2.2800	.97980
هل ساهم إشراك الخاص وكفاءة الانفاق في تقليص نفقات الدولة	25	2.4400	1.04403
Valid N (listwise)	24		

المنهجية وطرق البحث

نتطلع لمنهجية البحث الوصفي بشكل كفي وذلك لجمع عدد كافي من البيانات لخلق أجوبة منطقية للتساؤلات المهمة , ولربط تلك التساؤلات والظواهر وتفكيكها وتحليلها وإستنباط كافة الأحكام والقواعد المرتبطة بها فينساق ذلك بالمنهج التحليلي , هدفنا الوصول إلى المُسلمات والنظريات والمعارف العامة , لتنقلنا إلى الجزئيات الملموسة ليتم إستنتاج التوقعات المستقبلية منها وفي ضوء ذلك سنستخدم المنهج الإستنباطي .

أدوات الدراسة

أنواع الأدوات التي تناسب طبيعة الرسالة وكيف تستخدم لتحقيق نتائج أفضل؟

الاستبيان :

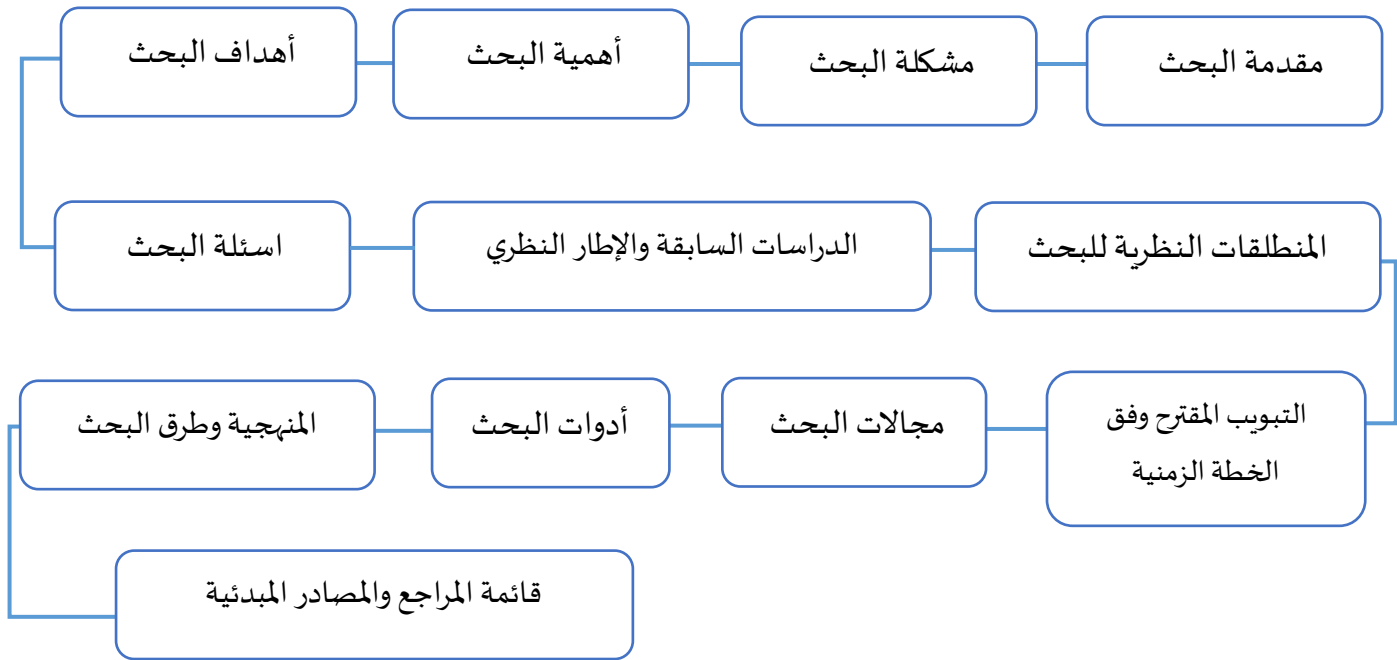
وهي عبارة عن أداة من أدوات البحث العلمي تستخدم لجمع المعلومات، وتحتوي بالعادة على مجموعة من الأسئلة البسيطة التي تكشف عن ميول ورغبات الأشخاص، حيث يتم توزيع الاستبيان على الفئة المستهدفة من الأشخاص لتعبئتها بما يتناسب مع رغباتهم، ومن ثم يتم تحليلها عن طريق برنامج التحليل الإحصائي، أما حديثا يتم توزيع استبيانات عن طريق مواقع الإنترنت، حيث يتم تحديد الفئة المراد الوصول إليها ومن ثم إرسال الاستبانة لتعبئتها وجمع البيانات اللازمة، فإذا كان البحث العلمي يستهدف فئة كبيرة من الناس، فإن الاستبيان عن طريق مواقع الانترنت لن يصل لكافة فئات المجتمع، وكذلك يفقد البحث العلمي حقه بالشمولية، وسيعطي نتائج عامة على المجتمع، ولا بد توافر شرطين أساسيين بالاستبانة وهما الصدق والثبات، ويفضل أن تكون قصيرة وبسيطة ومفهومة من قبل الجميع.

مجالات الدراسة :

- الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة الحالية على كفاءة الانفاق على النمو الاقتصادي السعودي من خلال (إيجاد مؤشرات الأداء، ومؤشرات كفاءة الانفاق، واستخدام المؤشرات المتحصل عليها لإيجاد منحنى الكفاءة وتحديد مقدار الهدر في الإنفاق).
- الحدود المكانية: تتمثل بدراسة كفاءة الانفاق ومشكلة التفاوت الزمني خلال السنة المالية للاقتصاد السعودي.
- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية بالمدة المحصور بين (.....) وحسب البيانات المتوفرة بالنسبة للاقتصاد السعودي الخاصة بالإنفاق.

التبويب المقترح وفق الخطة الزمنية

خطة البحث



نتائج الدراسة:

لم تتفق الدراسات السابقة على للإنفاق العام ، وطبيعة تأثيره على النمو الاقتصادي بين العديد من البلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء. وعليه ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة للإنفاق العام في المملكة العربية السعودية ، باستخدام البيانات. واعتمدت الدراسة على تحليلها البياني. بالنظر إلى أن الاقتصاد السعودي يعتبر من الاقتصادات منخفضة التنوع واعتماده بشكل أساسي على النفط ، تسبب عدم استقرار سوق النفط في العديد من التقلبات. لذلك ، تم استخدام التحليل البياني الذي أخذ هذه التغيرات الهيكلية في الاعتبار في اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ، وأخيراً تقدير معلمات النموذج القياسي. نظراً لتطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فقد وجد أنها كانت مرتفعة في الفترة الأخيرة.

توصيات الدراسة:

لا يزال هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته في المملكة ، لما له من مساهمة إيجابية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة من رؤية المملكة 2030. عدم الاعتماد على زيادة الإنفاق العام فقط لتعزيز الاقتصاد. معدلات النمو ، بل تعمل على تحقيق كفاءتها والتوليف الأمثل لأوجه إنفاقها على مختلف البنود والأنشطة. العمل على تجنب الإنفاق الاستهلاكي المفرط وغير المنتج للمساهمة في ترشيد الإنفاق العام وتحقيق كفاءته ، لما له من أثر سلبي على النمو الاقتصادي الذي يأخذ في الاعتبار أن الزيادة أو النقصان في الإنفاق الحكومي عن حجمه الأمثل لا يعني فقط عدم الكفاءة. في استخدام الموارد المتاحة ، ولكنه يعيق أيضًا معدلات النمو الاقتصادي. تحقيق الانضباط المالي والالتزام بالشفافية والإعلان عن تكاليف المشاريع التي تنفذها الجهات مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والأولويات الوطنية. بالإضافة إلى أهمية توافر الأدوات الفنية بين المسؤولين في الجهات المعنية لمراجعة الخطط المالية والفنية. إعداد دراسات الجدوى للمشاريع المدرجة وأفضل البدائل المخصصة لها.

- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

- ان ترشيد الإنفاق، والتجارة الخارجية المربحة، والسياسة النقدية الأكثر فعاليةً، والموازنة العامة الأكثر شفافيةً من شأنها مجتمعةً أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

- لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، والحد من الإنفاق العام الغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الحتمية.

- إمكانية استخدام نماذج البحث القياسية في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي لسنة ما أو أحد مكوناته؛ وذلك بعد معرفة الإنفاق العام في تلك السنة.

الخاتمة:

تعتبر العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية والمالية، وهذا لما لها من أثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، ولقد ازداد الاهتمام أكثر بعلاقة الإنفاق العام بنمو الناتج المحلي الإجمالي بظهور نظريات النمو الداخلي، والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وقوية بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع:

1. العريقي، دلال وآخرون (2022)، "دور الحوكمة في تحسين كفاءة الإنفاق بالجامعات الحكومية السعودية"، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع: العدد (81).
2. دسوقي، رحاب أمين، (2020)، "دور حجم وكفاءة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر"، رسالة ماجستير، جامعة بنها، كلية التجارة والاقتصاد.
3. الحسيني، إسر عادل (2012)، "هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر.
4. المعموري، محمد علي موسى (2015)، "تعزيز كفاءة الإنفاق العام بين متطلبات الكفاءة وتحديد مؤشرات القياس في الاقتصاد العراقي" هيئة التعليم التقني، مركز تطوير الملاك.
5. هاشم، ايمان أحمد (2021)، "تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر"، المجلة الدولية للتنمية، المجلد (10)، العدد الأول.
6. العدل، ضياء فتحي (2020)، "كفاءة الإنفاق العام على التعليم في مصر مقارنة بمجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط"، المعهد العالي للعلوم الإدارية بالمنزلة.
7. المعموري، محمد علي موسى (2015)، "قياس كفاءة الإنفاق في الاقتصاد العراقي للمدة 2006-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (96)، المجلد (23).
8. الباز، هبة محمود (2016)، "قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها"، سلسلة كراسات السياسات، عدد (2).
9. الخريجي، مشاعل بنت فهد (1442)، "قياس كفاءة الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة بمجموعة الدول العشرين (G20)" قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

10. الدعيمي، زينب جبار عبدالحسين (2018)، "إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية" رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

11. مركز دراية للدراسات والمعلومات (2016)، "الإنفاق العام على قطاع الانشاءات نحو استراتيجية اقتصادية كلية"، إدارة الدراسات والتطوير، إدارة التسويق، الرياض.

12. الحجايا، سليم سليمان. عدنيات، محمد خليل (2017)، "الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1984-2014)"، المجلة الأردنية للعلوم والاقتصاد، المجلد (4) العدد (2).

13. المحجوب، رفعت. (1990). المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.

14. الصرن، رعد حسن. (2004). نظريات الإدارة والأعمال – دراسة لـ 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها، دار الرضا للنشر والتوزيع.

15. وزارة التربية الوطنية ، الوثيقة المرافقة لمنهاج التعليم المتوسط للتربية الإسلامية السنة أولى متوسط ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ط 2013 ص 38.

16. سورة الإخلاص الآية 01-04.

17. ابن منظور، لسان العرب، مجلد الخامس، ص 269.

18. سهيل إدريس جبور عبد النور، قاموس المنهل فرنسي عربي، دار الآداب، بيروت-لبنان، ط 1999، ص 276.

19. العتوم، راضي، دور قطاع الانشاءات في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، غير منشورة، الأردن، 1989.

20. العتوم، راضي، الواقع المالي لهيئة الطرق والمواصلات وسياسات الاصلاح، دبي، شباط

21. الملكاوي، أحمد، والعتوم، راضي؛ دور المضاعف والمعدل في قطاع الانشاءات في الأردن، مجلة دراسات،

الجامعة الاردنية، العدد ١، المجلد ٩٩٨١، 25.6. هيئة الطرق والمواصلات

Farrell, M. J. (1957). The measurement of productive efficiency. Journal of the Royal Statistical Society:

Series A (General), 120(3), 253-281